«خطة شامير» والصراع على زعامة الليكود

ان الصراع الذي يدور، حالياً، داخل حزب الليكود الاسرائيلي، ليس صراعاً بين تيار معتدل وآخر متطرف، بل هو صراع قديم ـ جديد، تعود جذوره الى ذلك الصراع المزمن الذي دار بين فرقاء حركة حيروت بعد تنحّي زعيم الحركة، مناحيم بيغن، عن منصبه، في أعقاب حرب لبنان، واعتزاله العمل السياسي.

خلال مؤتمر حركة حيروت الاخير، دارت المعركة بين ثلاث مجموعات: مجموعة شامير، ومجموعة ليفي، ومجموعة شارون. وخاضت مجموعة شامير المعركة بهدف تثبيت زعامة شامير للحركة، متحالفة مع مجموعة ليفي، واعدة هذا الاخير بالحصول على مكانة الرجل الثاني. امّا شارون، فقد خاض المعركة ضد المجموعتين، بهدف اعادة اعتباره ووضعه داخل الحركة، بعد العاصفة التي المّت به عقب توصيات «لجنة كاهان»، التي قضت، في حينه، بتنحيته عن منصب وزير الدفاع. وقد خرج شارون من هذه المعركة، ايضاً، ببعض المكاسب. امّا شامير وليفي، فقد حصلا على كل ما خططا له.

لكن المياه لم تسر في مجراها الطبيعي. فبعد فوز الليكود في الانتخابات العامة الاخيرة في اسرائيل، وتشكيله حكومة الوحدة الوطنية مع المعراخ، أخذ شامير يدفع بموشي ارنس نحو احتلال مكانة الرجل الثاني في الحركة، فعيّنه وزيراً للخارجية، على الرغم من انه كان قطع وعداً بتعيين دافيد ليفي في هذا المنصب. وبهذا أحدث خلخلة في التحالف معه.

في هذه الاثناء، وجد شارون فرصة للانقضاض وخوض المعركة ضد شامير، متحالفاً مع ليفي ومع القادم الجديد الى الحزب، اسحق موداعي، الذي توحّد حزبه (الاحرار) مع حركة حيروت، بعد الانتخابات العامة في اسرائيل، تحت يافطة «اخطار مبادرة شامير»، وضرورة وضع «دعائم» لها، للحؤول دون اقامة دولة فلسطينية مستقلة.

كل هذا حدث على أرضية استمرار الانتفاضة الفلسطينية في المناطق المحتلة، وتأثيراتها في المجتمع الاسرائيلي، وفي بنيته السياسية، من جهة، واقتراب لحظة التوازن بين التطرف، والاقرار بمنطق الوقائع والحقائق أكثر فأكثر، مبشّرة بامكان انحسار هجمة العناصر والقيادات والتيارات الفاشية والعنصرية داخل اسرائيل، التي سيطرت على الساحة السياسية الاسرائيلية منذ اندلاع الانتفاضة.

طبيعة الصراع

بدأ الصراع داخل الليكود يأخذ طابعه العلني بعد ان أقرّت الحكومة الاسرائيلية والكنيست، في أواسط أيار (مايو) الماضي، خطة التسوية الاسرائيلية، من اجل تحسين صورة اسرائيل، التي اتسمت بالقبح في أذهان الرأي العام العالمي، جراء ممارساتها القمعية ضد أبناء الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة. وكان من أبرز عناصرها «فكرة الانتخابات»، التي تبنّتها الادارة الاميركية، وبدأت بتسويقها، عربياً وعالمياً، كمدخل الى المفاوضات، بهدف التوصل الى حل القضية الفلسطينية وتحقيق السلام في الشرق الاوسط.

وخلال مناقشة الحكومة الاسرائيلية لهذه الخطة، والاقتراع عليها، أيّدها عشرون وزيراً، وعارضها ستة وزراء، ثلاثة من الليكود هم دافيد ليفي واريئيل شارون واسحق موداعي، ووزيران من العمل، هما عيزر وايزمان ورافي ادري، ووزير من المفدال، هو افنير شاكي. وقد عارض هؤلاء الخطة، كلٌّ لاسبابه الخاصة.

فقد فسّر وزيرا المعراخ معارضتهما للخطة بالقول ان «على الجمهور ان يفهم ان رئيس الحكومة، اسحق شامير، يرتب عملية خداع وتضليل للجمهور في خطته هذه... وينبغي على شامير